مجلة المجمع العلمي

مجلة فصلية انشئت سنة ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م
الجزء الثالث - المجلد الثاني والخمسون

الجامعة المعاصرة بين الرغبة في الاستقلال والضغوط الاجتماعية

ا.د. داخل حسن جريو

رئيس المجمع العلمي

الملخص:

لم تعد الجامعات ابراجاً عاجية، ولم يعد التعليم الجامعي ترفاً فكرياً، بل اصبح ضرورة من ضرورات الحياة المعاصرة، واداة من ادوات التغيير الاجتماعي والاقتصادي في اي بلد من البلدان، ومن هنا فقد اهتمت الحكومات بالتعليم الجامعي بانواعه المختلفة بعد ان ادركت فوائده ومزاياه، اذ انه بدون منظومة تعليم راقية ومتطورة ومدركة لابعاد التنمية، فانه لايمكن تحقيق نهضة شاملة في اي من مجالات الحياة المختلفة، لذا ازداد تدخل الحكومات حتى في البلدان المتقدمة في شؤون الجامعات الى الحد الذي عده البعض انتهاكا لاستقلالية الجامعة المتعارف عليها سنين طوال، وانتقاصاً للحريات الاكاديمية، تتناول هذه الدراسة بحث مفاهيم مفردات الحياة الجامعية واستقلالية الجامعة وعلاقاتها بالمجتمع وحدود كل منها.

المقدمة:

تواجه الجامعات في الوقت الحاضر ضغوطا شتى من جهات كثيرة ولاسباب متعددة، لعل أبرزها محاولات الأحزاب والتجمعات السياسية والدينية وما بات يعرف بمنظمات المجتمع المدني، التدخل في شوؤنها والتأثير في قرارتها ومحاولة تسييرها على وفق أهواءها وبما يخدم أغراضها وتوجهاتها تحت ذرائع ومسميات شتى تارة بدعاوى الإصلاح وتارة معالجة أخطاء سابقة وهي تسعى لفرض إدارات معينة لتحقيق أغراضها بصرف النظر عن مؤهلات وقدرات هذه الإدارات، إنما الشيء المهم ولاءها لهذه الجهة أو تلك واستعدادها لمسايرة توجهاتها. وهو أمر يتطلّب أن تعيه قيادات التعليم الجامعي وتعالجه بموضوعية وشفافية عالية وبما يخدم أهداف التعليم العالي التي هي بالأساس أهداف عموم المجتمع وتحقيق نهضته ورقيه بوتائر تقدم عالية.

كما يواجه التعليم الجامعي ضغطاً شديداً بسبب زيادة تكاليف التعليم العالي من جهة وقلّة تخصيصاته المالية من جهة أخرى، وهو أمر يتطلّب إيجاد منافذ تمويلية مساندة للتخصيص المالي الحكومي، وإعتماد أساليب تعليمية جديدة بالإفادة من تقانات المعلومات والإتصالات التي إعتمدتها دول كثيرة في مشارق الأرض ومغاربها. وكذلك التفكير الجدي بإستحداث جامعات خاصة أو أهلية لا تتحمل الدولة أي من نفقاتها، وعلى أن تخضع هذه الجامعات لمعايير التعليم العالي في بلادنا، وبما لا يتعارض مع قيم أمتنا وثوابتها الأخلاقية والدينية بأية حال من الأحوال.

ولكي ينهض التعليم العالي في بلادنا الى مصاف مثيلاته في الدول المتقدمة لابد أن تشهد الجامعات والمؤسسات التعليمية المزيد من أجواء الحريات الأكاديمية ، وإعتماد أساليب الحوار الديمقراطي المثمر والبناء وتفعيل صيغ العمل المؤسسي الجامعي في جميع مفاصل العملية التعليمية والتربوية والأكاديمية بعيداً عن أية مداخلات أو تأثيرات خارجية، وإنتقاء الإدارات الجامعية على وفق معايير واضحة ومحددة، أساسها الكفاية والمقدرة والتميز العلمي والنزاهة والقدرة على إتخاذ القرارات، لا سيما في الظروف الصعبة والمعقدة التي تمر بها بلادنا في الظروف الراهنة التي بات يختلط فيها الشأن الخاص بالشأن العام، ويزداد الحديث عن الفساد الإداري في جميع مفاصل الحياة دون أن يحرك أحد ساكناً على الرغم من إستحداث مؤسسات التفتيش في كل وزارة ومؤسسة النزاهة العامة المستقلة عن المؤسسات الحكومية، هذا فضلا عن ديوان الرقابة المالية الذي أسس منذ سنين طوال، ولا عجب في ذلك طالما أن بلادنا تشهد حالة أمنية غير مستقرة.

لذا فإن الحفاظ على المؤسسات التعليمية وفي مقدمتها الجامعات تصبح مسألة خطيرة وفي غاية الأهمية، ينبغي أن تتضافر الجهود الخيرة لحمايتها من كل مفسد وعابث، إذ أن إنهيارها لا سامح الله، إنما يعني انهيار القيم والمبادئ الإنسانية والحضارية في بلادنا التي نأمل إزدهاراها وتقدمها في كل الظروف والأحوال، ذلك إن بلادنا بلاد علم وأدب وحضارة إنسانية راقية قدمت للإنسانية الكثير من العلوم والمعارف وستبقى كذلك بعون الله متجاوزة كل المحن والصعاب.

فالعراق كما هو معروف مهد الحضارة الإنسانية، وإليه يعود الفضل في إختراع الكتابة في مدينة الوركاء السومرية، وما تلاها من

إنجازات علمية رائعة في شتى المجالات وعلى مدى الحضارات العراقية القديمة في بابل سومر وأكد وبابل وآشور، وما أعقبتها من حضارات عربية وإسلامية راقية في بلادنا ما زالت آثارها شاخصة حتى يومنا هذا.

البيئة الجامعية:

تختلف البيئة الجامعية عن أية بيئة عمل أخرى بأمور كثيرة منها: أن البيئة الجامعية تتطلب قدراً عالياً من الهدوء كي ينصرف العلماء والباحثون الى التفكير والتأمل بصفاء ذهن متقد لا تشغله الهواجس والهموم، كما تتطلب البيئة الجامعية أن تسودها روح التسامح والمودّة والرحمة بين جميع أفرادها، فالأستاذ الجامعي عالم ومربّ لابد أن يرعى طلبته ومن في معيته رعاية إنسانية خاصة وأن يغرس في نفوسهم الأخلاق السامية وحب العمل والإخلاص للوطن وبناء قدراتهم العلمية، وإكتشاف الموهوبين والمبدعين منهم ورعايتهم وإعدادهم قادة علميين للمستقبل.

وتتطلب البيئة الجامعية أن تسودها لغة الحوار العلمي البنّاء بعيداً عن أي تعصّب أو مغالاة، وأن يكون دافع العمل العلمي حب المعرفة وسبر أغوارها لإكتشاف أسرارها وتوظيف معطيات العلم لخدمة مجتمعاتها بتحويل المعرفة العلمية الى تقانات تشارك بتصنيع منتجات نافعة.

وينبغي أن لا تكون البيئة الجامعية مسرحاً للصراعات السياسية أو الإجتهادات الدينية أو الاختلافات العرقية، وإنما يجب أن تكون حرماً آمنا لجميع أفرادها ينعمون فيه بالحرية والأمان بروح من المحبة والتآخي، مع حفاظ كل منهم على خصوصياته ومعتقداته.

وبذلك تزدهر البيئة الجامعية إزدهاراً حقيقياً وتتفجر فيها جميع الطاقات الجامعية المبدعة والخلاّقة لصالح مجتمعاتها، وتكون الجامعة بحق مصدر خلق المعرفة وإنمائها وإثرائها ونشرها في مجتمعاتها لخدمة أهدافها في التنمية. فالجامعات كما هو معروف باتت تمثل اليوم أهم أدوات التغيير الإجتماعي والإقتصادي في جميع بلدان العالم، إذ أن الشعوب المتعلّمة أقدر من سواها بالتصدّي لحل مشكلاتها ومعضلاتها الإقتصادية والإجتماعية وغيرها، اذ دلت الوقائع والتجارب المختلفة أن الدول التي حققت نمواً إقتصادياً عالياً، إنما يعود الفضل في ذلك بالدرجة الأساس الى جودة نظمها التعليمية ورقي مؤسساتها الجامعية وإعتمادها العلم منهجاً وحيداً في التفكير والحوار. لذا بات لزاماً على جميع المعنيين بشؤون التعليم العالي وصناع القرار العمل بجد على خلق البيئة الجامعية السليمة و الخالية من اية شوائب.

إستقلالية الجامعة:

يثار في الوسط الجامعي بين الحين والاخر موضوع استقلال الجامعة، وكأن المقصود بذلك انفصال الجامعة عن محيطها الاجتماعي او فصم ارتباطها بالدولة الممول الرئيس لها، ان لم يكن الممول الوحيد لانشطتها وبرامجها التعليمية والبحثية في معظم الاقطار العربية، وهي المستفيدة من نتاجها بصورة ملاكات علمية مؤهلة للتأثير في عملية التنمية وادارة وتشغيل مؤسسات المجتمع المختلفة، او بحوث ودراسات علمية للمشاركة بحل الكثير من المعضلات التقنية والعلمية والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها وغيرها.

ولايختلف حال الجامعات الخاصة او الاهلية، فهي الاخرى لايمكن فصلها عن مصالح الجهات الممولة لبرامجها او انشطتها العلمية

او التعليمية، اذ انه من المعروف جيدا ان من يملك المال، انما يملك في الواقع اهم مصادر القوة والنفوذ والهيمنة في اي وسط من الاوساط جامعيا كان ام غيره. وازاء احوال كهذه، هل يمكن ان تكون الجامعة مستقلة حقا عن تأثيرمموليها الاساسيين وعن سوق العمل المستفيد من خريجيها ؟!

فماذا يقصد اذن، بأستقلال الجامعات؟. ان الجامعة مؤسسة من مؤسسات المجتمع ذات وظائف واضحة ومحددة ممثلة بأعداد الملاكات العلمية والتقنية التي يحتاجها المجتمع، واجراء البحوث العلمية بهدف اثراء المعرفة الانسانية والمشاركة بحل المعضلات التقنية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فضلا عن خدمة المجتمع ونشر الثقافة والمعرفة.

ولكي تؤدي الجامعة وظائفها على الوجه المطلوب لابد ان تنظم عملها مجموعة قوانين وانظمة وتعليمات، وان تكون لها هياكل علمية وادارية ممثلة بالاقسام العلمية والكليات والمعاهد والهيئات ومراكز البحوث والمديريات الادراية الساندة، وتوصيف وظائف كل منها في ضوء قوانين الجامعة ونظمها الدراسية والادارية وتحديد صلاحيات مجالسها على مستوى الجامعة والكلية والقسم العلمي ومراكز البحث، وكذا الحال بالنسبة لرئيس الجامعة وعميد الكلية ورئيس القسم ومدير المركز ومدير القسم الاداري. وبذلك تتمكن الوحدات العلمية والادارية اداء هذه الوظائف بصورة واضحة ومحددة.

وبذلك لاتختلف الجامعة عن اية مؤسسة صناعية او اقتصادية او ثقافية اذ لكل منها منهجها في العمل لتحقيق اهدافها، وهي دون شك خاضعة لاجراءات الرقابة وتقويم الاداء من قبل مموليها والجهات المستفيدة من خدماتها، وفي حالة الجامعة أن الجهة الممولة عادة ما

تكون الحكومات والمؤسسات الصناعية الكبرى، والجهات المستفيدة هي المجتمع بأسره الذي يحق له مساءلة الجامعة وتقويم ادائها بالاتجاهات العامة ومدى قدرتها على تلبية حاجاته، وهو امر طبيعي تمارسه منظمات المجتمع المدني ومؤسساته المختلفة. ان المسألة هنا لاتعني التدخل بتفصيلات عمل الجامعة اليومي او مقاضاة المسوؤلين فيها امام المحاكم فيما يتعلق بعملهم الا بعد رفع الحصانة عن اي منهم بموافقة مجلس الجامعة حصرا. والذي ينبغي ان لا يحصل ذلك الا في اضيق الحدود وفي حالات الضرورة القصوى وفي حالات التلبس بجناية.

ومن ذلك يمكن القول انه اذا ما احسنت الجامعة اداءها لوظائفها ومارس المسؤولون صلاحياتهم كل من موقعه واشيع مفهوم العمل المؤسسي من خلال تفعيل تأثير المجالس المختلفة في الجامعة، فأنه يمكن ضمان عدم التدخل في شؤونها من اية جهة كانت الى ابعد الحدود، وبذلك تكون الجامعة قد صانت حرمها وامنت سير اعمالها بكل حرية وامان وابعدت عنها الشبهات بأنها برج عاجي لاتعي مشكلات مجتمعاتها ولاتلبي حاجاتها وتعيش ترفا فكريا لايمت بصلة الى واقع الحياة المعاصرة وايقاعاتها المتسارعة في التطور العلمي في شتى المجالات.

فجامعات اليوم هي غير جامعات الامس، اذ اضحت جميع وظائفها شأناً عاماً وهما من هموم المجتمع، اذ لايمكن اعداد الملاكات العلمية بمعزل عن سوق العمل وفهم الياته ومعرفة احتياجاته، والا تكون الجامعة تشارك بتخريج ملاكات لايمكن الافادة من مؤهلاتها، الامر الذي يعني هدراً في المال العام من جهة، وتعطيل حركة تقدم المجتمع من جهة اخرى، فضلا عن تفاقم ما بات يعرف ببطالة

الخريجين في الكثير من المجتمعات اذ تصل نسبة هذه البطالة الى اكثر من ٤٠% من مجموع الخريجيين في الكثير من الاقطار العربية، فضلا بالبطالة المقنعة اي توظيف ملاكات علمية بدون عمل حقيقي.

ومن هنا اصبح لزاماً التنسيق بين الجامعات وحقل العمل لتأمين تخريج ملاكات علمية يمكن الافادة منها في سوق العمل، ويتطلب ذلك التشاور المستمر بين الملاكات التدريسية الجامعية والمسؤولين في المؤسسات المختلفة في مجالات اعداد المناهج الدراسية واساليب التدريس والتدريب والتاهيل اثناء الدراسة وبعدها وتحديد اتجاهات سوق العمل وتوصيف حاجات الوظائف المختلفة.

وفي مجال البحوث دعت الحاجة الى اقامة شراكة حقيقية بين الجامعات وحقل العمل تمثلت بتبني مشاريع الحاضنات التقنية ومشاريع المدن العلمية واقامة الشركات العلمية التي تعتمد التقانات المتقدمة[١]، اذ لم يعد جائزاً اجراء البحوث لمجرد الرغبة بسبر غور الحقيقة واثراء المعرفة الانسانية، على ما لذلك من اهمية بالغة، اذ اصبحت البحوث مشاريع جامعية لايمكن تنفيذها بمجرد الاعتماد على جدواها العلمية فقط، بل بات ضرورياً التاكد من جدواها الاقتصادية في جهود التنمية لاي بلد من البلدان، والجامعة اليوم مصدر المعرفة العلمية، والمعرفة العلمية باتت تمثل الركيزة الاساسية لاي تقدم اقتصادي في اي بلد من البلدان، وهذه المعرفة لايمكن اكتسابها وانمائها الا بمنظومة تعليمية شاملة وراقية بدءاً برياض الاطفال وانتهاء بالجامعات لذا اصبح التفاعل بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المختلفة امراً ملحاً وضرورياً ويعود بالمنفعة على جميع الاطـــراف[٢]، ولايمثل تدخلاً في شؤون الجامعة ولايحد من حريتها في تصريف شؤونها.

وربما يتصور البعض ان الجامعة على وفق هذا المنظور قد تحولت الى مجرد مصنع للملاكات العلمية التي يحتاجها المجتمع، وان هذه الملاكات اصبحت مجرد سلعة تخضع لقوانين السوق في العرض والطلب شأنها بذلك شأن اية سلعة اخرى. وبذلك تكون الجامعة قد فقدت جزءاً من هالتها وهيبتها العلمية التي توارثتها خلال السنين في اطار فهم ضيق لوظيفة الجامعة التي يراها البعض تنحصر بأنماء المعرفة ونشرها بصرف النظر عن الافادة منها من عدمها، اذ يترك امر ذلك للخريجين انفسهم ولمؤسسات المجتمع.

من ذلك نخلص الى ان الجامعة مؤسسة من مؤسسات المجتمع لايمكن فصلها عن المجتمع باي حال من الاحوال، وانما العكس هو الصحيح اذ يجب ان تندمج الجامعة اكثر فاكثر مع مجتمعاتها المحلية والوطنية وتتفاعل مع بيئتها تفاعلاً مبدعاً وخلاقاً، وان تعي حاجات بلدانها بكل وضوح ودقة، وان تسعى بكل الوسائل لتستجيب لتلبية هذه الحاجات بكفاية عالية، واذا كان هذا هو حال الجامعة المعاصرة، فلماذا، اذن، يستمر الحديث عن استقلال الجامعة، وعن اي استقلال يقصدون بهذا الحديث.

ان المقصود باستقلال الجامعة كما نرى هو ابعاد الجامعة عن تاثير الاحزاب السياسية والجماعات الدينية المختلفة واصحاب المصالح الفئوية الضيقة، اي ان لا تكون الجامعات ميداناً للصراعات السياسية او الصراعات الدينية او الصراعات العرقية، او اقحام الجامعات في امور لاعلاقة لها بها وان لاتنعكس هذه الصراعات في سياسة الجامعة في مفردات عملها في مجالات المناهج الدراسية وقبول الطلبة وسبل اعدادهم، او في مجالات البحث، فالجامعة هي لعموم المجتمع وخدمة

جميع افراده، وهي تسعى الى اكتشاف الحقائق العلمية والافادة منها لخدمة مجتمعاتها.

وهنا لابد من التمييز بين الجامعة كمؤسسة ينبغي عليها ان لاتخوض في الصراعات المختلفة، وحق منتسبيها من الطلبة واعضاء الهيئة التدريسية والموظفين باعتناق مايشاؤون من مبادىء وافكار سياسية او دينية او غيرها بشرط عدم المساس او مصادرة حرية الاخرين او الحاق الاذى باي منهم بسبب اختلافهم في معتقداتهم، ذلك ان الجامعة انما هي حرم آمن تتفتح فيه جميع الافكار والمعتقدات بكل حرية وامان، كما ان ذلك لايمنع من انتماء منتسبي الجامعة الى الاحزاب والمنظمات

والجمعيات المختلفة بشرط عدم زج جامعاتهم او توظيفها لخدمة مصالح تلك الاحزاب والمنظمات من خلال مواقعهم الوظيفية في الجامعة.

وعلى الجامعة مقاومة كل الاغراءات التي تقدم لها او الضغوط التي قد تتعرض اليها لحرفها عن مسارها العلمي السليم من اية جهة كانت وتحت اي تبرير او لاي سبب من الاسباب، والتي غالباً ما تتستر باقنعة براقة من العلمية والموضوعية لادخال مشاريعها الى الوسط الجامعي.

وبذلك تضمن الجامعة حرية عملها واستقلالها الاكاديمي وحسن ادائها لمهامها العلمية والتربوية على وفق قوانينها وانظمتها بعيداً عن اية تاثيرات خارجية غير موضوعية وذات دوافع لا صلة لها بوظائف الجامعة.

وخلاصة القول ان الجامعة ميدان حر للتفكير العلمي دون اية قيود في جميع التخصصات علمية كانت أم انسانية وفي جميع الاتجاهات وبما يتوافق مع الحقائق العلمية باعتماد اساليب البحث العلمي وطرائقه ومناهجه، والجامعة بما تزخر به من طاقات علمية خلاقة، وبيئة علمية متفتحة، انما تمثل المكان الصحيح لتلاقح الافكار وحوار الثقافات الانسانية المختلفة من منظور حوار الحضارات وانماء الفكر الانساني الذي يمثل جهود امية مشتركة، بعيداً عن المغالاة والتعصب، وبروح بناءة وبشفافية عالية، وبما يعود بالمنفعة على جميع بني البشر دون تمييز بسبب اللون او العرق او الجنس او المعتقدات، اذ ينبغي ان يكون العلم حقاً مشاعاً لعموم الناس، وان توظف معطياته ونتائج بحوثه العلمية لمصلحة الجنس البشري حاضراً ومستقبلاً، ولابد ان تسعى الجامعة الى احياء تراث امتها الحضاري وبعث ثقافتها من منظور عصري، وان تسعى الى الحفاظ على هويتها الوطنية كي تاخذ امتها دورها اللائق بين امم وشعوب العالم، اي ان تكون امة منتجة للعلم والثقافة والتقانة، لا ان تعيش على هامش نتاج الامم الاخر.

الحرية الأكاديمية:

يتداول الجامعيون بأستمرار مصطلح الحرية الاكاديمية في اروقة الجامعة وخارجها. وهم يقصدون بذلك ان لا تتدخل الاحزاب السياسية والمؤسسات الدينية وسواها في الشؤون الجامعية ومحاولة تسييرها على وفق اهؤاها ورغباتها وتوجهاتها السياسية بصرف النظر عن ماهية هذه التوجهات وطبيعتها ومدى صوابها او خطأها، وانما يعطى للجامعة الحرية الكاملة في تصريف شؤونها العلمية والاكاديمية والتربوية من خلال مؤسساتها المختلفة وبما يتوافق مع قوانينها

ونظمها التعليمية والدراسية وينسجم مع القيم والاعراف الجامعية المتعارف عليها قطريا وعالميا والاخذ بنظر الاعتبار الموروث الحضاري والانساني للامة والانفتاح على حضارات وثقافات الامم الاخر من منطلق حوار الحضارات بعيداً عن المغالاة والتعصب.

وبذلك تكون الجامعات منابر حرة مفتوحة للفكر العلمي والانساني بجوانبه المختلفة دون خوف او وجل، وان تبحث بكل حرية وامان في العلوم المختلفة، وان تسعى لتوظيفها بما يعود بالفائدة على مجتمعاتها، وخلق الاجواء العلمية التي تتفجر فيها الطاقات ويتجلى فيها الابداع بارقى صوره، ذلك ان الجامعات احدى اهم مصادر الخلق والابداع في عالمنا المعاصر.

ولكي تتمتع الجامعة بحريتها الاكاديمية، فانه في المقابل يتوقع منها ان تؤدي وظائفها بصورة صحيحة وبما يعود بالنفع على مجتمعاتها وان تمد جسور التعاون مع مؤسسات المجتمع المختلفة لبلورة فهم واضح ومشترك لمفهوم الحريات الاكاديمية كي لايكون ذلك ساتراً لتغطية اخفاقات الادارات الجامعية او تبديد ثرواتها في مشاريع علمية فاشلة، او سبباً لمنع مساءلتها في هذه القضية او تلك، اي ان لا يترك الحبل على الغارب كما يقال شعبياً، اي باختصار ان تكون الحريات الاكاديمية حريات موضوعية وعلمية مسؤولة ومدركة لطبيعة العمل الجامعي وابعادها وانعكاساتها على المجتمع باسره.

ولكي تزدهر الحريات الاكاديمية لابد ان تزدهر البيئة الجامعية اولاً وان يؤدي الجامعيون وظائفهم على افضل وجه، وبذلك تضمن الجامعة مساندة فئات المجتمع المختلفة ومؤسساته لمطالبها بتعزيز حصانتها العلمية، اذ تسعى جهات كثيرة للتدخل في شؤون الجامعة

بدعاوى شتى والتي قد يؤدي البعض منها الى وأد الحريات الاكاديمية. وقد اخذت بعض الاصوات ترتفع عالياً في الدول الصناعية الكبرى مطالبة الجامعات توضيح سياستها العلمية ومدى نجاح برامجها العلمية وبيان فاعليتها بالتصدي لحل مشكلات المجتمع والمشاركة بتطوره وتقدمه.

وتواجه الجامعات تحديات جسيمة في عالم سريع التغيير والتطور تهدد الكثير من القيم الجامعية المتوارثة خلال سنين طوال، فهي من جهة تسعى الى الاحتفاظ بهذه القيم وصيانة حرية عملها وضمان استقلاليتها باكبر قدر ممكن، ومن جهة اخرى هي بامس الحاجة الى اسناد المجتمع وتفهمه لمهام الجامعة ووظائفها والعمل على توفير مستلزماتها التي بدونها يصعب عمل الجامعة كثيراً. فهي مهمة مزدوجة لا بل انها تبدو متناقضة، احياناً بين طلب الاستقلالية من جهة وطلب الاسناد بدون شروط من جهة اخرى.

فالبحوث العلمية الممولة من جهات معينة لايمكن اجراؤها الا وفق شروط تلك الجهات الممولة وبصيغة عقود في معظم الاحيان، وهو امر يتناقض حتماً مع حرية الجامعة باجراء البحوث على وفق رغباتها في الاتجاهات التي تراها مناسبة. وفي ضوء تزايد نفقات التعليم الجامعي وتزايد تكلفة البحوث العلمية، فان الجامعة ترى نفسها مضطرة لاجراء البحوث الممولة طبقاً لرغبات وحاجات ممولها، وباتت هذه البحوث تشكل نسبة عالية من حجم البحوث المنجزة في الجامعات المتقدمة، مما يعني فقدان الجامعة جزءاً كبيراً من استقلاليتها قياساً لما كان عليه حالها في العقود السابقة.

ولم تعد الجامعة برجاً عاجياً ينصرف فيه العلماء لانجاز بحوثهم على وفق اهواءهم ورغباتهم دون اية مداخلة من اي جهة كانت، كما كان حال العلماء في العصور المختلفة في الصين واليونان والهند وبلاد الرافدين ووادي النيل واوربا والبلاد العربية والاسلامية.

ولعل من المفيد أن نشيرعلى سبيل المثال ما تعرضت أليه جامعة ستانفورد الأمريكية من تحقيقات قام بها مجلس الشيوخ الأمريكي بشأن سوء استعمال المال العام في الجامعة بشراء اثاث ومواد ترفيهية وأعمال صيانة مختلفة، وجميعها تبدو امورا اعتيادية بسيطة في مقر رئاسة الجامعة، وقد تناولتها وسائل الأعلام بصورة واسعة ملحقة اضرارا جسيمة بسمعة الجامعة وقد تبين أن بعضها كان بسبب سوء تنفيذ التعليمات او سوء فهمها بصورة صحيحة، وأن البعض الاخر منها كان مبالغا فيه من وسائل الأعلام بهدف الأثارة. وتؤشر هذه الحالة رغم بساطتها مقدار التدخل في شؤون جامعة رصينة في أكثر دول العالم تقدماً، وهو دون شك يمثل خرقاً لما يعرف بإستقلالية الجامعة.

إن إستقلالية الجامعة مصانة بحدود قوانين المجتمع الذي يمول أنشطتها وفعالياتها، إذا كان هذا حال جامعة رصينة في بلد متقدّم، فكيف يكون الحال في جامعات بلدان ما يعرف بالعالم الثالث أو عالم الجنوب كما يعرف الآن الذي يسود الكثير من بلدانه فساد إداري ومالي يكاد يكون مزمناً، كما انها تفتقر الى أبسط مقومات الحرية والحقوق الإنسانية، وتحكم شعوبها نظم شمولية مستبدة لا تقيم وزناً لأية معايير إنسانية تتيح لمواطنيها قدراً معقولاً من الحرية والحوار وإبداء الرأي في الشؤون العامة أو الخاصة.

وفي أحوال كهذه، يبرز التساؤل المشروع، هل أن بالإمكان حقاً أن تمارس الجامعة قدراً معقولاً من الإستقلالية بتصريف شؤونها العلمية والأكاديمية، وأن تمارس فيها الحريات الأكاديمية في الوقت الذي تنتهك فيه أبسط حقوق الإنسان في مجتمعاتها، فضلا عن جواسيسها ورجال أمنها ومخابراتها في جميع مرافق الجامعة.

والجامعة جزء من مجتمعها وإن كانت طليعة من طلائعه وفصيل علمي وثقافي وحضاري متقدم من فصائله، إلاّ أنها تتأثر حتماً بما يتعرّض إليه مجتمعها من إستبداد وإنتهاك للحقوق والحريات شأنها بذلك شأن المؤسسات العلمية والثقافية الأخر، وربما بدرجة أكبر من سواها لما لها من تأثير هام وتأثير بالغ في مجتمعاتها بوصفها مركز إشعاع علمي وحضاري لا حدود له.

بناء القيم الجامعية:

لكي تتمكن الجامعات من أداء وظائفها العلمية والتربوية وبما يعود بالمنفعة على مجتمعاتها ويعمق العلاقات الإيجابية بينها ومجتمعاتها، ويؤمن مساندتها وتأمين إحتياجاتها للإرتقاء بوظائفها، لابد أن تحدد كل جامعة أهدافها ووظائفها بكل دقة ووضوح وأن تكون لها رسالة جامعية، وليس مجرد مؤسسة تعليمية لتخريج الطلبة ودفعهم الى سوق العمل حسب، أي أن تبلور فلسفتها الخاصة بقضايا العلم والتقانة بمناهجها الواسعة في إطار حركة تطورها في أقطار العالم المختلفة، وأن لا تكون مجرد آلة ناسخة لتلك التجارب، وأن تسعى لتفهم حاجات بلدانها بحسب مراحل تطورها، اخذة بالإعتبار خصوصيات بلدانها، والحفاظ على هويتها الوطنية ، وأن تندمج مع مجتمعاتها إندماجا تاما دون أن يفقدها ذلك إستقلالها وحريتها الأكاديمية .

ولتحقيق هذا الغرض لابد أن تسعى الجامعة الى بناء قيم سليمة بأتخـــاذ إجراءات كثيرة منها:

١ــ ترسيخ القيم والأعراف الجامعية واخلاق المهنـــة الجامعيـــة فـــي مفاصل الحياة الجامعية العلمية والإدارية.

٢ــ إشاعة مفاهيم النزاهة والأمانة العلمية في جميع مفـــردات العمـــل الجامعي.

٣ــ إعتماد مبدأ التدرج العلمي والوظيفـــي في إشغال المواقع العلميـــة والإداريـــة ولاسيما المواقع القيادية.

٤ــ إعتماد معايير الكفاية والتمييز العلمي في إشغال المواقع الجامعية القيادية.

٥ــ توسيع المشاركة الجامعية الواسعة في مناقشـــة جميـــع القضـــايا الجامعية وعدم حصرها بفئات محددة لأي سبب من الأسباب ويفضـــل عقد مؤتمر سنوي مرة واحدة في الأقل لتقويم مسيرة الجامعة، يـــدعى إليه كل من له صلة بالجامعة من حقل العمل.

٦ــ تحديد مدد زمنية لأشغال المواقع القياديـــة الجامعيـــة ولا يســـمح بتمديدها إطلاقاً.

٧ــ تأمين الحريات الأكاديمية في الوسط الجامعي وعدم السماح بمسها تحت أي ظرف كان ولأي ســـبب مـــن الأســـباب.

٨ــ الجامعة حرم آمن ينبغي أن لا تســـوده أية مظاهر مسلّحة تحـــت أي مسمى، وأن يكـــون بعيـــداً عـــن مظاهـــر العنـــف.

٩ــ إعتماد مبدأ الحوار العلمي وسياسة الباب المفتوح لســـماع جميـــع الاراء والمقترحات لتطوير العمل الجامعي.

١٠ــ سيادة مبدأ القانون ولاشيء سواه في حل جميع القضايا الجامعية في جميع الاحوال .

١١ــ عدم فســح المجال لاية مداخلات خارجية في الشؤون الجامعية.

١٢ــ بناء تقاليد رصينة تكون قوتها بمستوى قوة القوانين في تصريف شؤون الجامعة .

الخاتمة:

الجامعة مؤسسة من مؤسسات المجتمع، وهي بذلك تتأثر سلباً أو ايجاباً بحسب تطور المجتمع ورقيه وتطوره وإنفتاحه فكرياً وثقافياً وحضارياً. ففي البلدان التي تعتمد نظم سياسية إستبدادية، يكون هامش الحرية المتاحة للجامعات ضيقاً ومحدوداً، وليس أمام الجامعة الاّ السير في فلك النظام السياسي السائد طبقاً لعقيدته السياسية ويكون النظام الجامعي في هذه الحالة نظاماً تعليمياً مغلقاً، تخنق فيه الحريات الى أبعد مدى، ويخضع بإستمرار الى إجراءات المراقبة والإشراف للتأكد من إنسجامه مع إتجاهات وتوجهات النظام الحاكم. أما في النظم التي تعتمد التعددية السياسية وأساليب الحياة الديمقراطية، فإن الحال يختلف تماماً إذ تتمتع الجامعات بحرية عمل واسعة في تسيير أمورها العلمية والتربوية وبما يتوافق مع نهج مجتمعاتها بعيداً عن مفاهيم الحزبية الضيقة والمغالاة والتعصب الأعمى وتأثيرات جهات الضغط المختلفة. وبرغم أجواء الحرية هذه الاّ أن ذلك لا يعني إنفصام الجامعة عن مجتمعها وبيئتها، بل العكس من ذلك، إذ تندمج الجامعة إندماجاً تاماً بهذه المجتمعات وتعي حاجاته وإهتماماته بدقة، وتسعى لتحقيقها، لاسيما وإنها تعتمد إعتماداً أساسياً على الحكومات والمؤسسات الصناعية بتمويل برامجها.

المصادر:

١. جريو، داخل حسن.

نحو شراكة حقيقية بين الجامعات وحقل العمل

مجلة الحكمة، العدد ٣٨، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٤.

٢. جريو، داخل حسن.

التعليم العالي في عالم متغير

مجلّة المجمع العلمي، الجزء الأول، المجلّد الثاني والخمسون، بغداد، ٢٠٠٥.

٣. Donald Kennedy

Academic Duty,

.Harvard University Press, U. S. A. 1998